أشكال الجريمة العابرة للحدود الوطنية

تعد الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية من أكثر الظواهر الخطيرة التي تهدد الأمن الدولي في العصر الحالي، حيث تعمل الجماعات الإجرامية المنظمة على تنفيذ أنشطتها بشكل مخطط ومنظم وبطرق تفتقر إلى الأخلاق والقيم الإنسانية. وتستند تلك الجرائم على شبكات وعلاقات دولية تسهل عملها وتجعلها أكثر صعوبة في التصدي لها، وما زاد من خطورتها هو أن الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية تتضمن أنواع وصور متنوع من الجرائم وهذا ما حال دون قدرة الدول والمجتمع الدولي على مكافحتها، وفي ما يلي توضيح لأهم أشكال/ صور / أنواع الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

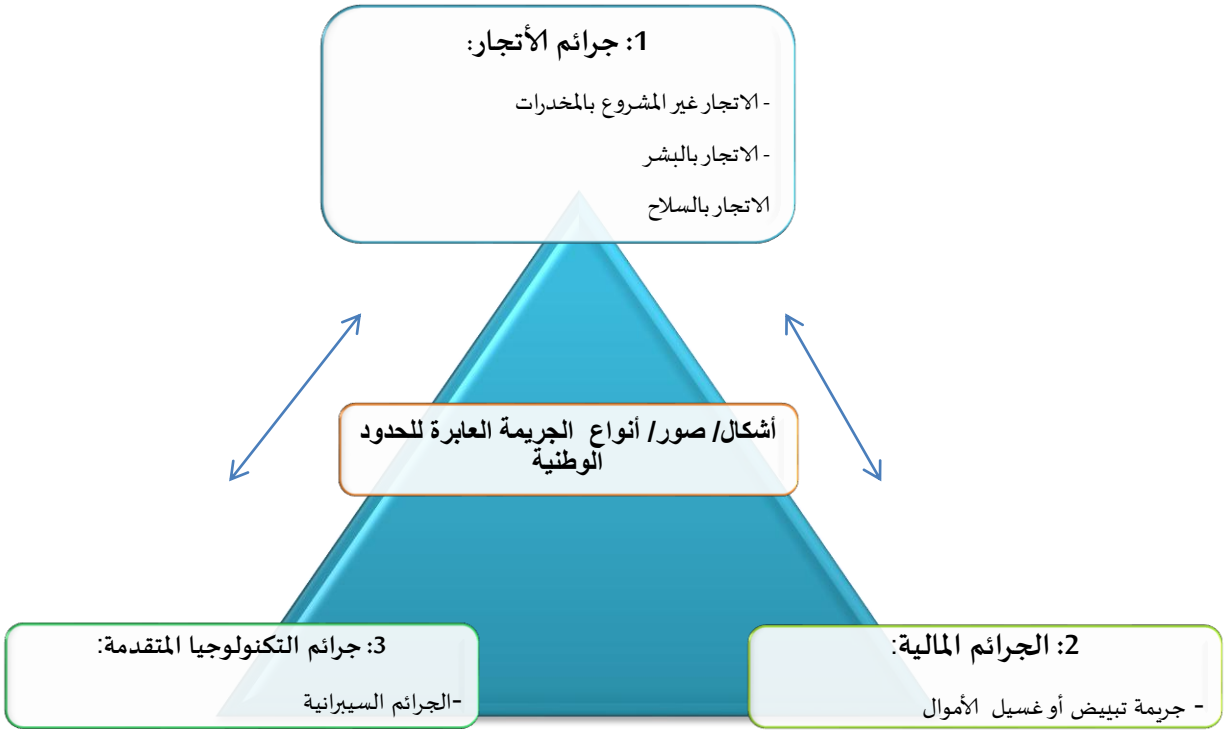

مخطط توضيحي لأشكال الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية

المحاضرة الأولى

جريمة الاتجار غير المشروع بالمخدرات

تمهيد:

تعد تجارة غير المشروعة بالمخدرات من أشهر أنواع الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والأكثر انتشارا في الآونة الأخيرة، كما أنها من أخطر الجرائم التي تواجه المجتمعات على المستوى العالمي، حيث تترتب عليها آثار متنوعة تمس مختلف القطاعات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، وتتميز هذه الجريمة بتورط شبكات دولية منظمة تستخدم تقنيات متطورة وأساليب معقدة لنقل وتوزيع المخدرات عبر الحدود.

كما أنها تعد من اكثر الجرائم مردودية، فقد أكد مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات ومنع الجريمة أن الاتجار غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية مثل 8 % من مجموعة التجارة العالمي لسنة 2006 و10 % لسنة 2010، كما أكدت مجموعة العمل المالي الدولي أن أغلب الأموال غير المشروعة التي يتم غسلها حوالي 85 مليار دولار مصدرها من الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

كما أن الاتجار في شتى أصناف المخدرات عبر العالم تختلف من دولة لأخرى حسب طبيعة الاقتصاد و مستواه في تلك الدول، حيث تحتل كولومبيا المرتبة الأولى على رأس الدول التي تنتشر فيها زراعة المخدرات ،حيث قدرت مساحة الأراضي المستغلة في زراعة الكوكايين بـ: 150ألف هكتار و يقدر المحصول من الكوكايين بـ650 ألف طن حسب إحصاءات عام 2001، كما تعتبر المكسيك منطقة مثلى لتهريب المخدرات إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبكميات هائلة تقدر بمئات الأطنان و تجلب إيرادات سنوية معتبرة يفوق الناتج الوطني الخام لدولة المكسيك، أما منطقة الهلال الذهبي شرق آسيا "أفغانستان؛ ايران؛ باكستان" فتنتج حوالي 4000 طن من مادة الأفيون.

كما تشكل افريقيا كذلك سوق لهذه التجارة، وفقًا لتقرير الأمم المتحدة العالمي عن المخدرات لعام 2017، فإن ثلثي الكوكايين المهرب بين أمريكا الجنوبية وأوروبا يمر عبر غرب أفريقيا، وتحديدًا بنين والرأس الأخضر وغانا وغينيا بيساو ومالي ونيجيريا وتوغو. وتعد كينيا ونيجيريا وتنزانيا من بين البلدان التي شهدت أعلى معدل لتهريب المواد الأفيونية من باكستان وأفغانستان إلى وجهات غربية.

لأجل ذلك سيتم في سياق هذه المحاضرة التطرق إلى كل العناصر المرتبطة بموضوع الاتجار غير المشروع بالمخدرات بوصفها جريمة منظمة عابرة للحدود الوطنية من حيث تعريفها أركانها وكذلك أثارها وأليات مكافحتها، وهذا لكي يتمكن الطالب في ما بعد من التمييز بين مختلف الجرائم التي تندرج تحت غطاء الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

تعريف المخدر: يمثل المخدر مجموعة من المواد التي تسبب الإدمان وتسمم الجهاز العصبي، ويحظر تناولها أو توزيعها أو تصنيعها إلا لأغراض يحدد ها القانون ولا تستعمل بواسطة من يرخص له بذلك، وتشمل هذه المواد: الأفيون؛ الحشيش؛ العقاقير المهلوسة؛ الكوكايين...ألخ، أنظر إلى **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية**

تعريف جريمة الاتجار غير المشروع بالمخدرات: تشمل انتاج المخدرات أو المؤثرات العقلية أو صنعها أو استخراجها أو تحضيرها أو عرضها، أو عرضها للبيع، أو توزيعها أو بيعها أو تسليمها بأي وجه كان، أو السمسرة فيها أو إرسالها أو إرسالها بطريق العبور أو نقلها أو استيرادها أو تصديرها" **تعريف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية المادة 3 ف1،ف2"**

وسعت الاتفاقية من مفهوم الاتجار غير المشروع بالمخدرات ليشمل أفعال أخرى غير الانتاج فقط

خصائص الجريمة	أركان الجريمة	أثار الجريمة
- **التنظيم والتخطيط:** جريمة متكاملة ومنظمة على مستوى عالي، تتوفر على عنصر التسلسل وضبط الأدوار ، والتنسيق والتعاون من المرحلة الأولى الانتاج أو التصنيع إلى أخر مرحلة التوزيع والاستهلاك. - جريمة شبكية ذات نطاق دولي - **الربح الكبير**، بحيث تغطي هذه التجارة سوق عالمي من حيث الانتاج والاستهلاك فبحسب تقرير مكتب الامم المتحدة المهتم بمحال المخدرات والجريمة أكد أن عدد المتعاطين في العالم سنة 2015 هو 246 مليون فرد . - قدرة التنظيمات الاجرامية الناشطة في الاتجار بالمخدرات على تغيير هياكلها وابتعاد عن الهياكل الهرمية الجامدة التي يسهل اكتشافها، إلى هياكل أكثر مرونة. - تمتاز بعقد التحالفات الاستراتيجية مع التنظيمات الإرهابية ومع أنشطة غير مشروعة أخرى كغسل الأموال والاتجار بالبشر. - صعوبة تعقب الشبكات الدولية للاتجار غير المشروع بالمخدرات. - **الاعتماد على أساليب انتاجية وترويجية جديدة ومتطورة مواكبة للتطور التكنولوجي**، حيث تعمل شبكات المخدرات على **تطوير أساليب جديدة للتهريب**، مما يجعل اكتشافها	**الركن المادي:** يتحقق هذا الركن من خلال الأفعال المادية التي لها دور مباشر أو غير مباشر في انتشار الجريمة، وهي **الأفعال** التي نصت عليها **اتفاقية الأمم المتحدة وصيغتها المعدلة في بروتوكول 1972**، وكذلك **اتفاقية الأمم المتحدة للإتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية1988**: - **الانتاج والصنع:** المادة 36 من بروتوكول 1972 اعتبرهم جريمة مستقلة يعاقب عليها القانون - **الاستخراج والتحضير، الزراعة، التصدير والاستيراد، البيع، التسليم** ...ألخ. (**شرح:** يجب إثبات الفعل المادي، من خلال الأدلة والمعلومات المتوفرة، لإثبات أن المتهم قام بأحد الأفعال المحظورة قانونًا. يُعتبر هذا الركن جوهريًا في عملية التحقيق الجنائي حيث يمثل الأساس في إثبات قيام الفعل الجرمي.) - **الركن المعنوي: يتحقق من خلال:** ✓ القصد الجنائي العام: علم الجاني بأن نشاطه كخالف لقانون مكافحة المخدرات، مع علمه بطبيعة المادة وأنها من صنف المخدرات أو المؤثرات العقلية(**الجاني هنا لا يمكن أن يدفع الاتهام عن نفسه بحجة جاهلته بأثر المادة ومفعولها مع علمه باسمها ونوعها، هنا القاضي يكتفي أن يثبت في حكمه علم الجاني بنوع المادة محل الجريمة**)، بالإضافة إلى علمه لابد من توفر ارادة الجاني لارتكاب الجريمة بشكل كامل بعيد عن التهديد. ✓ القصد الجنائي الخاص: مرتبط بالهدف من الجريمة المرتكبة، وتبرز أهميته في هذا النوع من الجرائم في	-تؤدي أموال المخدرات إلى حدوث خلل وزيادة الفجوة بين الأغنياء و الفقراء، مما يؤدي بدوره إلى عدم وجود استقرار اجتماعي، مع إمكانية حدوث صراع طبقي وأعمال عنف. -يدفع تسرب أموال المخدرات إلى الاقتصاد الوطني للدول بالحكومة إلى فرض ضرائب جديدة ، أو زيادة معدلات الضرائب العالية من أجل تغطية الفجوة بين الموارد المتاحة واحتياجات الاستثمار الوطني. -تغلغل أموال المخدرات في الاقتصاد العالمي يؤدي إلى انهيار البورصات التي تستقبل الأموال الناتجة عن الجرائم. -تؤدي جريمة المخدرات وعوائدها لانعدام القيم والروابط بين أفراد المجتمع. - تساهم أموال المخدرات في شيوع ظاهرة تحدي القانون وروح التمرد لدى الشباب والاستهانة بالسلطة الشرعية وعدم الرغبة في التمسك بالأنظمة و القوانين المعمول بها نتيجة عدم التوازن الاقتصادي و الاجتماعي داخل الدولة. -**إضعاف سيادة القانون:** يؤدي تفشي تجارة المخدرات إلى إضعاف تطبيق القانون في بعض المناطق، خاصة إذا كانت الجماعات الإجرامية تسيطر على مناطق واسعة وتفرض سلطتها بالقوة. -**الفساد السياسي** :يتجسد في تورط شخصيات سياسية في تسهيل الاتجار

أكثر صعوبة. فهم يستخدمون الطرق الحديثة في إخفاء المخدرات داخل شحنات مشروعة، وأحيانًا في منتجات طبيعية يصعب الشك فيها، مثل الأطعمة والمنتجات الزراعية، مع استخدام **التقنيات الرقمية** في التخطيط والاتصال، يجعل من الصعب على السلطات مراقبة ورصد شبكات التهريب.

مثال: الترويج للمخدرات عبر الإنترنت المظلم بحيث يتم بيع المخدرات عبر مواقع الإنترنت المظلم باستخدام العملات الرقمية لتسهيل التبادل المالي بين البائع والمشتري، ويتم إرسال المخدرات عبر البريد إلى المستلم.

-

تحديد طبيعة العقوبة فلو كان القصد الجنائي الخاص هو الاتجار هنا يتم تشددي العقوبة أما لو كان التعاطي فتخفف العقوبة" **صور القصد الجنائي الخاص في جرائم المخدرات تختلف من فعل لأخر حسب الهدف والغاية التي يريدها الجاني**"

الركن الشرعي: هو الأساس الذي يعتمد عليه تجريم الاتجار غير المشروع بالمخدرات، حيث تنص التشريعات على تحريم إنتاج وتوزيع وبيع المخدرات بشكل غير قانوني، وتحدد العقوبات المقررة لهذه الجرائم. تقوم الدول بسن قوانين تتعلق بمكافحة المخدرات، وتعمل الاتفاقيات الدولية، مثل **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات**، على توفير إطار دولي لمعالجة هذه الجريمة. بدون وجود هذا الركن، لا يمكن اعتبار الفعل جريمة، حتى وإن كان ضاراً بالمجتمع.

بالمخدرات من خلال تلقي رشاوى من شبكات المخدرات، مما يقوض الثقة في المؤسسات الحكومية.

-**ضعف الاستقرار السياسي**: تهديد شبكات المخدرات قد يصل تأثيرها إلى حد الاستقرار السياسي والتدخل في صنع القرار خاصة في الدول التي تعرف استقرار سياسي ضعيف.

-كثيرًا ما يؤدي الاتجار بالمخدرات في مناطق الصراع إلى تعقيد الصراعات المسلحة وإطالة أمدها من خلال توفير الإيرادات اللازمة لشراء الأسلحة

أليات المكافحة" بعض الأمثلة"

تتطلب مكافحة هذه الجريمة جهودًا متعددة المحاور تشمل الأبعاد القانونية، الأمنية، الاجتماعية، والاقتصادية. وفيما يلي توضيح بذلك:

- **على المستوى الوطني** " الداخلي": **سن قوانين صارمة** لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، وتحديد عقوبات شديدة مثل السجن لفترات طويلة أو حتى الإعدام في بعض الدول، إضافة إلى **مصادرة الأموال** والممتلكات المرتبطة بأنشطة المخدرات.

-**المستوى الدولي**: الاتفاقيات والمعاهدات الدولية

الاتفاقية الوحيدة للمخدرات 1961 وبرتكول المعدل 1972 ، من أهم ما جاء فيه حظر زراعة المخدرات إلا بموجب تصريح من الجهات المختصة، مع قصر الانتاج للأغراض الطبية فقط، مع إخضاع المنشآت والأماكن التي يمكن فيها صنع المخدرات لنظام الإجازة؛" **المواد 4:21:29**"

- **اتفاقية مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية 1988**، أهم ما جاءت به هو اضافة صور جديدة من صور تجريم الأفعال من تنظيم وإدارة وتمويل " **المادة 3 بكل فقراتها**"، كما تتضمن التدابير الرامية إلى تجريم تهريب المخدرات دوليًا وتعزيز التعاون بين الدول في مكافحة الشبكات الإجرامية الدولية. كما تدعم هذه الاتفاقية تجميد وحجز الأصول المرتبطة بالإتجار بالمخدرات " نص الاتفاقية: https://www.unodc.org/pdf/convention_1988_ar.pdf".

- **اتفاقية مونتيغوباي 1982:** هي اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار

خلاصة:

من خلال ما تم طرحه سابقا يتضح بأن جريمة الاتجار غير المشروع بالمخدرات تشكل تحديًا معقدًا يتجاوز آثاره الأبعاد الفردية إلى التأثير على المجتمع بأكمله، ويمثل عبئًا كبيرًا على الدول من حيث الصحة العامة، الأمن، الاقتصاد، والسياسة، يتطلب التصدي لهذه الآثار تعاوناً دولياً مستمراً، بحيث تحتاج الدول إلى تبني استراتيجيات متكاملة تشمل التعاون الدولي، وتطوير التشريعات من خلال التحديث المستمر القوانين لمواكبة التغيرات في طرق التهريب وأساليب الشبكات الإجرامية، مما قد يستدعي إصدار تشريعات جديدة أو تعديل القائمة منها ، وتكثيف الجهود التوعوية، إلى جانب تحديث التقنيات المستخدمة في الكشف، لمحاصرة هذه الظاهرة وتخفيض تأثيراتها السلبية على المجتمعات.